وقفات مع قضية النسخ في القرآن الكريم

إعداد

البروفيسور ثاني موسى أياغي

ورقة مقدمة إلى

المعهد العالمي للدراسات القرآنية

التابع لجامعة الخليفة إسحاق رابع (KHAIRUN)

وهي الورقة الثالثة ضمن سلسلة المحاضرات الشهرية،

بتاريخ

2025/07/10م

ملخص البحث:

هذا المقال بعنوان: "وقفات مع قضية النسخ في القرآن الكريم" يهدف فيه الباحث إلى إلقاء الأضواء حول قضايا مهمة من موضوع النسخ في القرآن العظيم، وقد انحصرت هذه القضايا في عشر نقاط هي من أبرز موضوعات النسخ، ولم يأت فيها الباحث بجديد إلا أنه اهتم بجمع ما كان متفرقا في بطون الكتب والدراسات القديمة والحديثة، وركّز على النقاط الأكثر أهمية من مستجدات مسائل النسخ، مبرزا فيها النكت واللطائف البديعة، ويتبع الباحث في إعداد المقال المنهج الوصفي التحليلي، كما يود أن يكون المقال في نتائجه يكشف اللثام عن بعض غوامض

مفهوم النسخ ويجيب عن كثير من التساؤلات التي تراود أذهان الطلبة في هذا الموضوع، والله أسأل أن يوفقني في إكماله، إنه ولي ذلك والقادر عليه

وكتبه

البروفيسور ثاني موسى أياغي

قسم الدراسات الإسلامية والشريعة

جامعة بايرو كنو

Abstract

This research entitled "**Glimpses into the Matter of Abrogation in the Glorious Quran**" aims to shed light on important issues related to the topic of abrogation in the Glorious Qur'an. These issues have been limited to ten points, which are among the most prominent topics of abrogation. The researcher has not introduced anything new in this regard, but he has focused on collecting what was scattered throughout old and modern books and studies. He also focused on the most important points of the new developments in the issues of abrogation, highlighting the subtle and beautiful points therein. The researcher follows an analytical approach in preparing the article. The researcher also hope that this article will, in its findings, reveal some of the mysteries surrounding the concept of abrogation and answer many of the questions that arise in the minds of students on this topic. I ask Allah the almighty to grant me success in completing it, for He is the Guardian and Able to do so.

Written by
Professor Sani Musa Ayagi
Department of Islamic Studies and Sharia
Bayero University Kano

المقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن الكريم وجعله هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، ويسّر فهمه وتدبره للناس ليبرزوا ما فيه من النور والبيان، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وإمام المرسلين، سيدنا ونبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى من اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن النسخ والمسائل المندرجة تحته من القضايا التي نالت قسطا كبيرا من عناية الكتاب في علوم القرآن وأصول الدين وفروعه قديما وحديثا قد سالت فيها أقلام المؤلفين الجادين المجتهدين، وقد أشبع الباحثون قضية النسخ خصيصى بحثا وتأليفا. وفي هذه الأسطر يود الباحث أن يقف عشر وقفات مع ناسخ القرآن ومنسوخه وهي: مفهوم النسخ، وآراء العلماء وأهل الملل والنحل حول النسخ، وأنواع النسخ في القرآن الكريم، وأهمية النسخ وفوائده، ومجالات النسخ وما يعين على معرفته، وشروط اعتبار النسخ في القرآن الكريم، وحكمة وقوع النسخ في القرآن الكريم، ودعاوي النسخ في الآيات الكثيرة والإجابة عنها، وبيان حقيقة الآيات التي وقع فيها النسخ، ثم شبهات حول النسخ في القرآن والردود عليها، وفيما يلي ذكر هذه الوقفات:

الوقفة الأولى: مفهوم النسخ:

في هذه اللمحة سوف يتطرق الباحث إلى بيان مفاهيم ثلاثة لكلمة النسخ، وهي المفهوم اللغوي العام، والمفهوم القرآني ثم المفهوم الشرعي الاصطلاحي كالآتي:

المفهوم اللغوي العام للنسخ: يطلق النسخ في اللغة ويراد به الإزالة ويراد به أيضا النقل[1] فيطلق النسخ ويراد به إزالة شيء بشيء يتعقبه كنسخ الشمس الظل والظل الشمس والشيب الشباب، وهذا المعنى يراد به أحيانا الإزالة إطلاقا كما مر في الأمثلة، ويراد به أحيانا الإثبات، وتارة أخرى يفهم منه الأمران[2]. وأما المعنى الثاني للنسخ الذي هو النقل فمنه قولهم: نسخ الكتاب أي نقل صورته المجردة إلى كتاب آخر، هذان المعنيان للنسخ هما المشهوران.

المفهوم القرآني لكلمة النسخ: وردت الكلمة في القرآن الكريم بكلا المعنيين الإزالة والنقل، ففي قوله تعالى: {ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها} [البقرة: 106]، معنى النسخ الإزالة، وكذلك في قوله تعالى: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان) [الحج: 52]، معنى النسخ هنا أيضا الإزالة، وأما قوله تعالى: (إنا كنت نستنسخ ما كنتم تعملون) [الجاثية: 29]، فمعنى النسخ هنا النقل، أي نأمر الحفظة باستنساخه وكتبه[3]، وقد زاد القرآن الكريم في بيان المفردات المترافة للنسخ معنى آخر نظيرا له

---

[1]- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1417هـ/ 1996م، تحقيق: محمد باسل عيون السود: 4/ 169.

[2]- الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن الكريم، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، 1420هـ/ 2009م، تحقيق، صفوان عدنان داوودي، ص: 801 – 802.

[3]- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: عمدة الحفاظ مرجع سابق: 4/ 169.

وهو التبديل، قال تعالى: (وإذا بدّلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر) [النحل: 101]، وبهذا نعرف غزارة المعاني القرآنية وثراءه في اختيار الألفاظ الدالة على معنى واحد.
المفهوم الشرعي للنسخ: ترد كلمة النسخ في الشريعة الإسلامية لإفادة أحد المعنيين المعنى القديم عند السلف، وهو مطلق البيان، فيندرج تحته تخصيص العموم، وتقييد الإطلاق، وبيان الإجمال، ورفع الحكم[4]، والمعنى الثاني هو الاستعمال الشائع والمتداول بين أوساط أهل العلم عند المتأخرين، وهو: "رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخّر عنه لا إلى غاية"[5].

الوقفة الثانية: آراء العلماء وأهل الملل والنحل في النسخ:
ذهب جمهور علماء المسلمين من أهل السنة والجماعة ومن حذا حذوهم إلى القول بالنسخ، وأنه مظهر من مظاهر هذا الدين الحنيف، قالوا إن وقوعه لدلالة واضحة على مرونة الشريعة الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان، فهو بيان لمدة الحكم، ثم إذا انتهت المدة عقبه حكم آخر، كما أن الله تعالى بحكمته يبتلي بعض عباده بالإحياء بعد الإماتة أو العكس، وبالمرض بعد الصحة أو العكس وبالفقر بعد الغنى أو العكس[6].
وأما اليهود فلديهم رأي آخر في النسخ وهو أنهم ينكرونه؛ لأنه يستلزم في زعمهم البداء، وهو الظهور بعد الخفاء، وهم يعنون بذلك أن النسخ إما أن يكون لغير حكمة، وهذا عبث محال على الله، وإما أن يكون لحكمة ظهرت ولم تكن ظاهرة من قبل، وهذا يستلزم البداء وسبق الجهل، وهو محال على الله تعالى، ورد عليهم بأن كلًّا من حكمة الناسخ وحكمة المنسوخ معلوم لله تعالى من قبل، فلم يتجدد علمه بها، فهو تعالى ينقل العباد من حكم إلى حكم لمصلحة معلومة له من قبل بمقتضى حكمتة وتصرفه المطلق في ملكه[7].
وأما النصارى فزعموا أن النسخ ممتنع عقلا وسمعا، وقد حملوا على الإسلام حملاتهم المتكررة في بثهم للشبهات فيه لتشكيك المسلمين في دينهم، ورُدّ على رأيهم هذا بأنّ النّسخ لا محظور فيه عقلًا، وكل ما كان كذلك جائز عقلا، ورُدّ عليهم أيضا بأنه إذا آمنوا برسالة محمّد صلى الله عليه وسلم لا بد أن يؤمنوا بكل ما جاء به ويسلموا تسليما[8].
وأما المعتزلة فمذهبهم في النسخ مبنيّ على علم الله الأزلي بمصلحة عباده في نوع أفعالهم في وقت ما، فيأمرهم به، وأن في علمه الأزلي أن تلك الأفعال نفسها ضرر لهم، أي لا تصلح لهم في وقت آخر، فينهاهم عنها في ذلك الوقت، فالمعتزلة يذهبون إلى أن أحكام الله لا بد أن تشرع

---

[4]- خالد السبت: قواعد التفسير جمعا ودراسة، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1417هـ/ 1997م، 2/ 724.
[5]- الزرقاني: محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، 1412هـ/ 1991م: 2/ 72.
[6]- الزركشي، محمد بن عبد الله بدر الدين: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1408هـ/ 1988م: 2: 35 – 36.
[7]- مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، مكتبة وهبة، القاهرة، ص: 227،.
[8]- الزرقاني: محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، مرجع سابق، 2/ 72.

لمصالح العباد، فهم يتفقون مع أهل السنة والجماعة في مبدأ جواز النسخ، ولكنهم اختلفوا معهم في دليل إثباته، تبعا لاختلاف الفريقين في أحكام الله هل يجب أن تتبع مصالح العباد أم لا؟[9].
وأما الشيعة الروافض فقد غلوا أيضا في إثبات النسخ والقول على الله بالبداء فهم في ذلك كاليهود غير أن اليهود أنكروا النسخ وأسرفوا في الإنكار لاستلزامه في زعمهم البداء وهو محال، وأما الروافض فأثبتوا النسخ ثم أسرفوا في إثبات البداء اللازم له في زعمهم ونسبوه إلى الله، تعالى عن ذلك علوا كبيرا[10]، ورد عليهم بأنه لا يلزم من إثبات النسخ الظهور بعد الخفاء، بل يفعل الله هذا مع علمه به قبل كونه، فكلّ من المحو والإثبات موجود في كثير من الحالات كمحو السيئات بالحسنات، ومحو كفر التائبين ومعاصيهم بالتوبة وإثبات إيمانهم وطاعتهم.
وهناك رأي آخر ينسب لأبي مسلم الأصفهاني وهو أنه يجوز وقوع النسخ شرعا لكن يمتنع وقوعه عقلا، وينسب إليه أيضا أنه يستحيل وقوع النسخ في القرآن الكريم استدلالًا بقوله تعالى: (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) [فصلت: 42]، وأجيب بأن القرآن الكريم لم يتقدمه ما يبطله ولا يأتي من بعده ما يبطله أيضا[11].

الوقفة الثالثة: أنواع النسخ في القرآن الكريم:
أبرز أنواع النسخ في القرآن الكريم ثلاثة، وهي ما نسخ تلاوته وحكمه، وما نسخ حكمه دون تلاوته، ثم ما نسخ تلاوته دون حكمه.
أما النوع الأول وهو ما نسخ التلاوة والحكم معا فمثاله حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن"[12]، ومثاله أيضا "ما جاء أن رجلا من الصحابة قام في جوف الليل يريد أن يفتتح سورة قد كان وعاها، فلم يقدر منها على شيء إلا (بسم الله الرحمن الرحيم)، فأتى باب النبي صلى الله عليه وسلم حين أصبح يسأله عن ذلك، ثم جاء آخر وآخر، حتى اجتمعوا فسأل بعضهم بعضا ما جمعهم؟ فأخبر بعضهم بعضا بشأن بشأن تلك السورة، ثم أذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم، فأخبره خبرهم، وسألوه عن السورة، فسكت ساعة لا يرجع إليهم شيئا، ثم قال: "نسخت البارحة" فنسخت من صدورهم ومن كل شيء كانت فيه"[13].
وأما ما نسخ حكمه دون تلاوته فهو أكثر أنواع النسخ ورودا في القرآن الكريم، وهو الذي سالت فيه أقلام الباحثين وكثرت فيه أقوال العلماء، وتشعبت أقسامه وأضربه، وفي الحقيقة أن أغلب ما قيل عنه أنه منسوخ فهو ليس كذلك، ومن هذا النوع ما ليس من النسخ في شيء، ومنه ما هو من قبيل المخصوص وليس من قبيل المنسوخ، ومنه ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع من قبلنا أو في أول الإسلام ولم ينزل فيه قرآن، فكلّ هذه ليست من قبيل الناسخ والمنسوخ، ومن أمثلة

---

[9]- الزرقاني: مناهل العرفان، مرجع سابق، 2/ 149 بتصرف.
[10]- الزركشي، محمد بن عبد الله بدر الدين: البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، 2: 35 – 36.
[11]- مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، مرجع سابق، ص: 227،.
[12]- أخرجه مسلم في صحيحه، انظر الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، ط دار الجيل بيروت، بدون تاريخ، كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات، الحديث 3670، ج4، ص: 167.
[13]- أخرجه الطبراني في مسند الشاميين، الحديث 3001، والبيهقي في دلائل النبوة، الحديث: 3085.

هذا النوع الذي يصحّ أن يكون من قبيل الناسخ والمنسوخ قوله تعالى: (يأ أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مئتين...) [الأنفال: 65]، فهي منسوخة بقوله تعالى: (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فإن يكن منكم مئة صابرة يغلبوا مئتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله....) [الأنفال: 66] الآيتين، وسيأتي مزيد من الإيضاح والبيان حول هذا النوع في النقطة قبل الأخيرة إن شاء الله عند الحديث عن دعاوي النسخ في الآيات الكثيرة من القرآن الكريم.

وأما النوع الثالث وهو ما نسخ تلاوته دون حكمه فيمثلون له بأمثلة كثيرة أيضا لكن لم تقترب في الكثرة أمثلة النوع الثاني، من تلك الأمثلة ما روي عن أبي بن كعب أن سورة الأحزاب كانت لتعدل بسورة البقرة فنسخ بعض آياتها وبقيت أحكامها ومن الآيات المنسوخة فيها آية الرجم وهي: "إذا زنا الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم"[14]، وحديث أبي أيضا في المستدرك للحاكم: (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين...) ومن بقيتها: لو أن ابن آدم سأل واديا من مال فأعطيه سأل ثانيا، وإن سأل ثانيا فأعطيه سأل ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب، وإن ذات الدين عند الله الحنيفية غير اليهودية ولا النصرانية، ومن يعمل خيرا فلن يكفره[15]، ومن أمثلته أيضا: ما ذكره الإمام المحدث أبو الحسين أحمد بن جعفر في كتابه الناسخ والمنسوخ أن مما رفع رسمه من القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورتا القنوت في الوتر وتسمى سورتي الخلع والحفد[16].

الوقفة الرابعة: أهمية النسخ وفوائده:

معرفة ناسخ القرآن ومنسوخه بمفهومه القديم والحديث أمر من الأهمية بمكان، فهو من العلوم الأساسية التي لا بد للمفسر أن يحيط بها علما، وأن يلمّ بها إلماما تاما، وقد قيل: إنه لا يجوز لأحد أن يفسّر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ، وقد قال علي بن أبي طالب لقاض: "أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: الله أعلم، قال: هلكت وأهلكت[17]، ومن أهميته أيضا ما روي عن يحيى بن أكثم أنه قال: "ليس من العلوم كلها علم هو واجب على العلماء وعلى المتعلمين وعلى كافة المسلمين من علم ناسخ القرآن ومنسوخه؛ لأن الأخذ بناسخه واجب فرضا، والعمل به واجب لازم ديانة، والمنسوخ لا يعمل به ولا يُنتهى إليه، فالواجب على كل عالم علم ذلك؛ لئلا يوجب على نفسه وعلى عباد الله أمرًا لم يوجبه الله، أو يضع عنهم فرضا أوجبه الله"[18].

ومن فوائد معرفة النسخ أنه يعين المفسر على الإلمام بخبايا القرآن الكريم، وينير عليه الدرب في التفسير التحليلي والموضوعي للقرآن الكريم، ويمكنه من التمييز بين عام القرآن وخاصه، ومجمله

---

[14]- جلال الدين بن عبد الرحمن: الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1415هـ/ 1995م، ج2، ص: 53، والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند، طبعة مؤسسة قرطبة، بدون تاريخ، الحديث: 21245، ج5، ص: 132.

[15]- الحديث مخرج في المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله للحاكم النيسابوري، طبعة دار الكتب العلمية الأولى، بيروت، تحقيق عبد القادر عطا، 1411هـ/ 1990م، الحديث 2889، ج2، ص: 244.

[16]- الزركشي، محمد بن عبد الله بدر الدين: البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج2، ص: 37.

[17]- الزركشي، محمد بن عبد الله بدر الدين: البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج2: ص:35 – 36.

[18]- خالد عبد الرحمن العك: أصول التفسير وقواعده، دار النفائس، بيروت – لبنان، 1414هـ/ 1994م، ص: 298..

ومبينه، ومطلقه ومقيده، ومشكله ومتشابهه ومحكمه. إن هذا العلم لا تقف فائدته على المفسر فقط بل تشمل المفسر والمستمع، والعالم والمتعلم، والمجتهد والمقلد، بل تعم فائدته جميع فئات المسلمين.

ومما يدل على أهمية دراسة النسخ:

- فهم التشريع الإسلامي: فدراسة النسخ تساعد على فهم تطور التشريع الإسلامي وكيفية تعامل الشريعة مع تغير الأحوال.
- معرفة مقاصد الشريعة: من خلال دراسة النسخ يمكن معرفة مقاصد الشرع في كل مرحلة من مراحل التشريع الإسلامي
- فهم التعارض الظاهري: من فهم النسخ فهما جيدا لا بد أنه يقيه ويجنبه من إيقاع التعارض الظاهري بين النصوص القرآنية.

الوقفة الخامسة: مجالات النسخ وما يعين على معرفته:

إن النسخ في الأصل مجاله القرآن الكريم، ولا ينسخ القرآن إلا القرآن لقوله تعالى: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) [البقرة: 106]، ولا يكون مثل القرآن وخيرا منه إلا القرآن، وقيل ينسخ القرآن بالسنة؛ لأنها أيضا من عند الله، لقوله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) [النجم: 3]، وجعلوا من أمثلته آية الوصية، وفصل بعضهم أن السنة إذا كانت بأمر الله من طريق الوحي نسخت، وإن كانت باجتهاد فلا، إلا أن الشافعي قال: حيث وقع نسخ القرآن بالسنة فمعها قرآن عاضد لها، وحيث وقع نسخ السنة بالقرآن فمعه سنة عاضدة له؛ ليتبين توافق القرآن والسنة[19].

هذا، ومن المحقق أيضا عند علماء علوم القرآن أن النسخ لا يكون إلا في الجمل الإنشائية، الجمل التي وقعت فيها الأوامر أو النواهي، أما الجمل الإخبارية؛ فلا يصح أن يقع فيها النسخ؛ لأنه حينئذ يكون المخبر قد خالف ما أخبر به.

ويعرف النسخ إجمالا بالأدلة النقلية عن الصحابة الكرام رضوان الله عليه؛ فهم الذين يسر الله لهم معرفة هذا العلم؛ لأنهم شاهدوا التنزيل، وعايشوا الوحي، فهم أدرى الناس بناسخ القرآن ومنسوخه، فإذا قال الصحابي: نسخت هذه الآية تلك، فقوله مقبول، وكذلك يعرف النسخ بعباراتهم الموضحة له، كذكر الراوي لخبر النسخ تاريخ سماعه، فيقول مثلا: سمعت هذا عام الفتح، ويكون المنسوخ معلوما بقدمه، أو أن ينقل الراوي الناسخ والمنسوخ معا، فيقول: رخّص لنا في كذا، فمكثنا كذا ثم نهانا عنه[20].

وضوابط معرفة النسخ تكمن في الطرق الآتية:

---

[19]- جلال الدين بن عبد الرحمن: الإتقان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج2، ص: 53.

[20]- خالد عبد الرحمن العك: أصول التفسير وقواعده، مرجع سابق، ص: 298..

1. دلالة أحد النصين المتعارضين على كونه هو الناسخ، وذلك كما في آيتي وجوب ثبات العشرين لمائتين، وتخفيف ذلك بوجوب ثبات المائة للمائتين، والألف للألفين في الأنفال، وآيتي المناجاة في المجادلة، وآيتي قيام الليل في المزمل.
2. أن ينعقد إجماع صحيح على تعيين المتقدم والمتأخر من النصين المتعارضين.
3. أن يرد من طريق عن بعض الصحابة ما يدل على تعيين السابق واللاحق من النصين المتعارضين[21].

الوقفة السادسة: شروط النسخ في القرآن الكريم:

للنسخ في القرآن الكريم شروط تحققه منها ما يلي:

- أن يكون المنسوخ حكما شرعيا ثابتا بالنص غير مؤقت ولا مؤبد، نصا متقدما في النزول عن الناسخ وليس كليا، فلا يجوز نسخ الأخبار المحضة، ولا نسخ آيات الوعد والوعيد؛ ولا يجوز نسخ الأحكام الشرعية الاعتقادية، ولا يجوز نسخ الأحكام الكلية، ولا يجوز نسخ الأحكام التي دليلها القياس.
- أن لا يكون الحكم المنسوخ مقيدا بزمان مخصوص، نحو قوله عليه السلام: "لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس"؛ لأن الوقت الذي يجوز فيه أداء النوافل التي لا سبب لها مؤقت، فلا يكون نهيه عن هذه النوافل في الوقت المخصوص نسخا لما قبل ذلك من الجواز؛ لأن التوقيت يمنع النسخ.
- أن يكون الحكم الناسخ خطابا شرعيا ولا يكون بالإجماع ولا بالقياس، وأن يكون معادلا للمنسوخ في قوة ثبوته ودلالته، أو أعلى منه أو مساويا له، أو أقوى منه في إيجاب العمل كذلك.
- أن يكون الحكم الناسخ متراخيا عن المنسوخ، فلا ينسخ بخطاب أُنزل قبله، ولا بخطاب صدر معه، ولا بمتأخّر عنه في النزول دون فاصل زمني يمكن فيه العمل بالمنسوخ وامتثاله.
- أن يكون الحكم الذي شُرع به مضادا مع الحكم المنسوخ ومناقضا له، بحيث لا يمكن الجمع بينهما وإعمالهما معا بوجه من الوجوه[22].

الوقفة السابعة: حكمة وقوع النسخ في القرآن الكريم:

لعل سائلا يسأل ما الحكمة وراء نسخ تلاوة بعض الآيات وإثبات غيرها، وما المغزى من إزالة حكم وترك الأحكام الأخرى، وهلا تركت التلاوات والأحكام كما هي من غير نسخ ولا تبديل، وللإجابة عن هذا التساؤل، فقد ذكر العلماء بعض الحكم الربانية وراء نسخ بعض الآيات القرآنية، وفيما يلي ذكرها:

---

[21]- محمد كبير يونس: التحرير في أصول التفسير، ص: 11.

[22]- محمد بكر إسماعيل: دراسات في علوم القرآن، دار المنار، القاهرة، ط1، 1991م، ص: 282 - 284.

- إظهار ربوبية الخالق سبحانه وتعالى؛ لأنه بالنسخ يتحقق أن التصرف في الأعيان إنما هو لله سبحانه، فهو يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.
- تحقيق مصالح العباد، فإنه قد يكون الحكم الأول فيه مشقة على الناس فيأتي حكم آخر أسهل وأيسر عليهم مما يدل على رحمة الله بعباده.
- التدرج في التشريع: وقد يكون الحكم الأول مناسبا لظروف معينة، ثم تتغير الظروف، فيأتي حكم جديد يتناسب مع تلك الظروف.
- اختبار الطاعة: وقد يأمر الله تعالى بحكم ثم ينسخه، فيختبر مدى طاعة الناس لأوامره[23].

هذا، وسوف يأتي في الوقفة العاشرة عند الحديث عن الشبهات حول النسخ مزيد إيضاح للحكمة من وقوع النسخ في القرآن الكريم.

الوقفة الثامنة: دعاوي النسخ في الآيات الكثيرة والإجابة عنها:

قد وقع الخلاف العريض في الآيات التي ورد فيها النسخ في القرآن الكريم، حتى ادعى بعض المتوهّمين أن النسخ وقع في خمسمائة وخمسين آية من القرآن الكريم، واستدلوا على ذلك بما جاء في تاريخ القرآن للأنباري، وذهب بعض العلماء إلى أن النوع الذي يسمى بما نسخ حكمه وبقيت تلاوته كثير جدا، إلا أنه لم يبلغ الخمسمائة ولم يقارب ذلك العدد، وقد عده بعضهم أنه وقع في مئتي موضع وثنتين وعشرة مواضع كلها منسوخة حكمها وباقية تلاوتها[24]، وقد عد هؤلاء العلماء مواضع منها كلها نسختها آية واحدة وهي آية السيف وهي قوله تعالى: (فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد...) [التوبة: 5]، أو قوله تعالى: (كتب عليكم القتال وهو كره لكم...) [البقرة: 216]، قالوا إن هذه الآية نسخت جميع ما ورد في القرآن الكريم من الأمر بمسالمة الكفار، والعفو عنهم والإعراض والصبر على أذاهم بالأمر بقتالهم، قالوا إن ذلك وقع في مئة آية وأربع عشرة آية، من أربع وخمسين سورة كالآتي:

ففي سورة البقرة، ستة مواضع، وفي آل عمران موضعان، وفي النساء أربعة مواضع، وفي المائدة ثلاثة مواضع، وفي الأنعام عشرة مواضع، وفي الأعراف موضعان، وفي الأنفال موضع واحد، وفي التوبة موضع واحد، وفي يونس سبعة مواضع، وفي هود ثلاثة مواضع، وفي الرعد موضع واحد، وفي الحجر خمسة مواضع، وفي النحل أربعة مواضع، وفي الإسراء موضع واحد، وفي مريم ثلاثة مواضع، وفي طه موضع واحد، وفي الحج موضع واحد، وفي المؤمنون موضعان، وفي النور موضعان، وفي النمل موضع واحد، وفي القصص موضع واحد، وفي العنكبوت موضع واحد، وفي الروم موضع واحد، وفي لقمان موضع واحد، وفي السجدة موضع واحد، وفي الأحزاب موضع واحد، وفي سبأ موضع واحد، وفي فاطر موضع واحد، وفي يس موضع واحد، وفي الصافات ثلاثة مواضع، وفي ص موضعان، وفي الزمر خمسة مواضع، وفي المؤمن موضع واحد، وفي فصلت موضع واحد، وفي الشورى ثلاثة مواضع، وفي الزخرف

---

[23]- خالد عبد الرحمن العك: أصول التفسير وقواعده، دار النفائس، مرجع سابق، ص: 298..

[24]- ابن جزي، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي: التسهير لعلوم التنزيل، تحقيق: علي بن حمد الصالبحي، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، 1439هـ/ 2018م، ج1، ص: 95.

موضعان، وفي الدخان موضع واحد، وفي الجاثية موضع واحد، وفي الأحقاف موضع واحد، وفي القتال موضع واحد، وفي ق موضعان، وفي الذاريات موضع واحد، وفي الطور ثلاثة مواضع، وفي النجم موضع واحد، وفي القمر موضع واحد، وفي ن موضعان، وفي المعارج موضعان، وفي المزمل موضعان، وفي المدثر موضع واحد، وفي الإنسان موضع واحد، وفي الطارق موضع واحد، وفي الغاشية موضع واحد، وفي الكافرون موضع واحد[25].

إن هذا المذهب الذي ذهب إليه بعض الكتاب في علوم القرآن والتفسير لمذهب يحتاج إلى إعادة النظر وإعمال الفكر، لأن كثيرا من تلك الآيات التي ادعي أنها منسوخة فهي إما أن يكون فيها تخصيص للعموم أو تقييد للإطلاق أو استثناء، ورأي المتأخرين من العلماء أن كل ذلك ليس من قبيل النسخ في شيء[26].

الوقفة التاسعة: بيان حقيقة الآيات التي وقع فيها النسخ:

في محاولته لبيان المواضع التي وقع فيها النسخ في القرآن الكريم، حرّر الإمام جلال الدين السيوطي حقيقة الآيات وقع فيها النسخ ولخّصها في عشرين موضعا ذكرها في الأبيات الآتية:

قد أكثر الناس في المنسوخ من عدد ... وأدخلوا فيه آيا ليس تنحصر
وهاك تحرير آي لا مزيد لها ... عشرين حرّرها الحذّاق والكبر
آي التوجّه حيث المرء كان وأن ... يوصي لأهليه عند الموت محتضر
وحرمة الأكل بعد النوم مع رفث ... وفدية لمطيق الصوم مشتهر
وحق تقواه فيما صحّ من أثر ... وفي الحرام قتال للألى كفروا
والاعتداد بحول مع وصيتها ... وإن يدان حديث النفس والفكر
والحلف والحبس للزاني وترك أولى ... كفروا شهادتهم والصبر والنفر
ومنع عقد لزان أو لزانية ... وما على المصطفى في العقد محتظر
ودفع مهر لمن جاءت وآية نجـ ... واه كذاك قيام الليل مستطر
وزيد آية الاستئذان من ملكت ... وآية القسمة الفضلى لمن حضروا[27].

هذا وقد أورد الزرقاني في كتابه مناهل العرفان الآيات التي اشتهرت بأنها منسوخة، وذكر اثنين وعشرين آية، لكنه أخيرا رجح منها عشرة مواضع فقط وهي:

1. قوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين) [البقرة: 180]، فهي منسوخة بآيات المواريث.
2. قوله تعالى: (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيرا فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون) [البقرة: 184] فهي منسوخة بقوله تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) [البقرة: 185].
3. قوله تعالى: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف) [البقرة: 240] فهي

---

[25]- ابن جزي، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي: التسهير لعلوم التنزيل، مرجع سابق، ج1، ص: 95 – 105.

[26]- ابن جزي، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي: التسهير لعلوم التنزيل، مرجع سابق، ج1، ص: 95 – 105.

[27]- جلال الدين بن عبد الرحمن: الإتقان في علوم القرآن، مصدر سابق، ج2، ص: 50.

منسوخة بقوله سبحانه (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا...) [البقرة: 234].

4. قوله تعالى: (وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله) [البقرة: 284]، فهي منسوخة بقوله الحق جل وعلا: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) [البقرة: 285].
5. قوله تعالى: (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا، واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما) [النساء: 15]، فإنها منسوخة بآية النور وهي (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تومنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) [النور: 2].
6. قوله تعالى: (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون) [الانفال: 65]، فهي منسوخة بقوله: (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين) [الانفال: 66].
7. قوله تعالى: (الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك) [النور: 3]، فهي منسوخة بقوله جل وعلا: (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) [النور: 32].
8. قوله تعالى: (لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدّل بهن من أزواج) [الاحزاب: 52]، فهي منسوخة بقوله عز وجل: (يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك....) [الاحزاب: 50].
9. قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) [المجادلة: 12] فهي منسوخة بقوله سبحانه: (أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله والرسول) [المجادلة: 13].
10. قوله تعالى: (يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا) [المزمل: 1 – 4]، فهي منسوخة بقوله تعالى: (إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار علم أن لن تحصوه فتاب عليكم فاقرؤوا ما تيسر من القرآن) [المزمل: 20] [28].

وأما شيخنا البروفيسور كبير يونس حمجم فقد ذهب إلى أن حقيقة الآيات المنسوخة لا يبلغ عشرا، وهي مجموعة في الآيات الآتية:

1. آيتا الصدقة عند مناجاة النبي صلى الله عليه وسلم في المجادلة.
2. آيات عدد ما يجب الثبات له من الكفار في القتال في الأنفال.
3. آيات قيام الليل في المزمل.

---

[28]- الزرقاني: محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، مرجع سابق 2/ 151 – 166.

4. آية إمتاع المرأة بسكنى زوجها حولا بعد موته مع آيات الميراث في البقرة والنساء، ثم قال: والأولى أن يجعل هذا من التخصيص.
5. التخيير بين الصوم وبين الإطعام للمطيق على خلاف في ذلك بين الصحابة[29].

الوقفة العاشرة: شبهات حول النسخ في القرآن والردود عليها.

في هذه الأسطر يورد الباحث بعض الشبهات التي أثيرت حول النسخ في القرآن الكريم، لأنه كما قد سبق هناك عدد من الفئات من غير المسلمين ومن الطوائف والفرق المنتسبة إلى الإسلام أيضا قد أنكروا النسخ، واتخذوه ذريعة إلى النيل من الإسلام والتشكيك في القرآن، وفي هذه العجالة يورد الباحث أهم النقاط التي تتمركز حولها الشبهات حول النسخ في القرآن الكريم، وهي كالآتي:

- إنكار وقوع النسخ في القرآن الكريم أصلا.
- إنكار نسخ القرآن الكريم للشرائع السابقة.
- توهّم وقوع النسخ في آيات غير منسوخة في القرآن الكريم.
- ادعاء أن أنواع النسخ في القرآن الكريم فيها من الاضطرابات ما ينفي وقوعها أصلا.

ولنذكر هذه الشبهات واحدة تلو الأخرى مع الإجابة عنها إجمالا.

إنكار وقوع النسخ في القرآن الكريم أصلا

ينكر بعض الناس وقوع النسخ في القرآن؛ لأن النسخ بداء، والبداء ظهور ما كان خافيا على المشرّع من قبل معرفته وإدراكه، وهو محال على الله تعالى، ويستدلون على ذلك بأن الجائز العقلي لا يستلزم الوقوع الفعلي، ردًّا على من قال بجواز النسخ عقلا، وأوّلوا الآيات التي تدلّ على وقوع النسخ في القرآن، كقوله تعالى: (ما ننسخ من اية او ننسها نات بخير منها أو مثلها) [البقرة: 106]، وقوله: (وإذا بدّلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر) [النحل: 101]، ويرمون من وراء ذلك إلى إنكار ما اقتضاه النسخ من تدرّج تشريعي، توصّلا إلى الطعن في نصوص القرآن الناسخة والمنسوخة، ومن ثم الطعن في سلامة القرآن الكريم.

ويُرد على هذه الشبهة بأمور منها:

1. أن النسخ معناه الحقيقي رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخّر عنه لحكمة أرادها الله عز وجل، وهو واقع في القرآن الكريم، وقد توافرت على ذلك الأدلة العقلية والنقلية. والنسخ يختلف تماما عن البداء الذي هو إدراك وعلم يسبقه جهل وخفاء، فإذا كان النسخ يعني: رفع الحكم الشرعي بحكم شرعي آخر متأخّر عنه، فإن البداء يعني ترك ما عزم عليه لقصور الحكم عند التطبيق وهو محال على الله، لأن الله الذي يعلم الغيب، وقرّر كل شيء في الأزل، وحفظه في لوحه المحفوظ، يعلم كذلك الناسخ والمنسوخ أزلا قبل أن يشرعهما لعباده، بل قبل أن يخلق الخلق، إلا أنه علم أن الحكم الأول المنسوخ منوط بحكمة أو مصلحة تنتهي في وقت معلوم.

---

[29]- محمد كبير يونس: التحرير في أصول التفسير، ص: 11.

2. أن النسخ لا يقع في الكليات ولا الضروريات ولا التحسينات، كما أن النسخ في القرآن الكريم وراءه حكم كثيرة، منها: مراعاة مصالح العباد، والابتلاء للأمة لتمييز المؤمن الحقيقي من غيره، وإرادة الخير للأمة، وتدرج التشريع الإلهي إلى مرحلة الكمال.
3. أن النسخ واقع في الكتب المقدسة السابقة للإسلام، وهو واقع بنوعيه، نسخ شريعة لاحقة لشريعة سابقة، وفي الشريعة الواحدة نفسها، فلماذا ينكر وقوعه في القرآن الكريم، وقد دلّت النصوص المتوافرة على وقوعه فعلا[30].

إنكار نسخ القرآن الكريم للشرائع السابقة

ينكر بعض المغالطين نسخ القرآن الكريم – بوصفه أساس الشريعة الإسلامية – للشرائع السابقة، مستدلين على ذلك بما ورد في التوراة من أن موسى عليه السلام قال كما يزعمون: "هذه شريعة مؤبدة ما دامت السماوات والأرض"، وكذلك ما جاء في الإنجيل من كلام عيسى عليه السلام: "السماوات والأرض تزولان وكلامي لا يزول"، ويرمون من وراء إنكارهم هذا إلى نفي صفة العالمية عن الشريعة الإسلامية، ونفي كونها خاتمة ناسخة للشرائع السابقة.

ويمكن الرد على هذه الشبهة بالآتي:

1. إن فيما أصاب التوراة والإنجيل من التحريف والتصحيف وعدم نقلهما بالتواتر ما يجعلنا لا نسلم بالأدلة التي استدلوا بها.
2. إن الفهم الصحيح للكلام الذي نسب لموسى وعيسى عليهما السلام – على فرض صحتهما – لا ينفي نسخ شريعتهما بالإسلام، لأن لفظ التأبيد في قول موسى عليه السلام: "هذه شريعة مؤبدة ما دامت السماوات والأرض" يستخدم كثيرا عند اليهود معدولا به عن حقيقته، من ذلك ما جاء في البقرة التي ذبحوها: "هذه سنة لكم أبدا"، وما جاء في القربان: "قربوا كل يوم خروفين دائما"، وما نسب للمسيح من خلال سياقه في الإنجيل، لا يتنافى مع مبدأ النسخ، بل هو تأكيد لوقوع تنبؤاته، وتأييد لكلامه.
3. التوراة والإنجيل بشّرا بالرسالة الخاتمة، وأمرا باتباعهما، وفي هذا خير شاهد على نسخ لهما وهيمنته عليهما، وإلا لكان الأمر فيه كما كان فيما قبله من الإنجيل مع التوراة مثلا[31].

توهّم وقوع النسخ في آيات غير منسوخة في القرآن الكريم:

يدّعي بعض المتوهّمين أن النسخ وقع في خمسمائة وخمسين آية من القرآن الكريم، واستدلوا على ذلك بما جاء في كتاب "تاريخ القرآن" للأنباري، ويتساءلون: أين عقول المسلمين حين أغفلوا ما نسخ، وجهلوا ما اقتضاه هذا النسخ من أحكام قصر عنها القرآن الذي بين أيديهم الآن؟ ويرمون من وراء ذلك إلى التشكيك في مصداقية القرآن، وصلاحية نصوصه، وسلامة أحكامه، وتمام آياته، وثبوت ناسخه ومنسوخه.

ويرد على هذه الشبهة بما يلي:

---

[30]- موسوعة بيان الإسلام في الرد على الشبهات والافتراءات، تحت إشراف نخبة من كبار علما الأزهر الشريف، المشرف العام هو أ. د. محمد محمد داود، 2011م، دار نهضة مصر، م7، ج11، ص: 113 - 124.

[31]- موسوعة بيان الإسلام في الرد على الشبهات والافتراءات، مصدر سابق، م7، ج11، ص: 125 - 131.

1. أن النسخ في حد ذاته ليس تهمة نسارع إلى دفعها، لكننا نرفض أن يوصف به من كتاب الله ما لم يقع فيه، كتلك الآيات التي ادعوا أنها منسوخة، وليست طبقا لما عرف عند علماء الأصول والفقه، بل ادعوا ذلك عن محض جهلهم، وفي غمرة تقولاتهم، وكثيرة ما هي.
2. أن ما توهّمه المدعّون من نسخ خمسمائة وخمسين آية من القرآن الكريم أو ما يقارب ذلك العدد ليس من قبيل النسخ الذي هو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه، فهذا النوع قليل في القرآن الكريم، بل هو من قبيل النسخ بمعناه العام، وهو ما يطرأ على النص من تخصيص أو تقييد أو تدرّج، وجميعها معروفة عند الصحابة، ولم يقل أحدهم بما قال به هؤلاء، فكيف يتقوّل المتأخّرون بما سكت عنه الأوّلون الثقات؟![32].

ادعاء أن أنواع النسخ في القرآن الكريم فيها من الاضطرابات ما ينفي وقوعها أصلا

يدّعي بعض المشكّكين وقوع الاضطراب وعدم الانضباط في أنواع النسخ الثلاثة في القرآن الكريم، ومن هنا يثيرون التساؤلات حولها، حائكين حول الأنواع الثلاثة كثيرا من الشبهات، ومن ثَمّ يقولون: إن الآية والحكم المستفاد منها متلازمان تلازم المنطوق والمفهوم، ولذا لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فكيف يكون هناك نسخ التلاوة دون الحكم، ونسخ الحكم دون التلاوة؟ ويقولون: إن نسخ الحكم دون التلاوة يستلزم تعطيل الكلام الإلهي، وهذا لا يكون في حق الله، كما يقولون: إن بقاء التلاوة بعد نسخ الحكم يوقع في روع المكلف بقاء الحكم، وهذا توريط وتلبيس على العبد. ويقولون أيضا: إن الآية دليل على الحكم، فلو نسخت دونه لأشعر ذلك بارتفاع الحكم، وهذا بدوره ملبس على المكلّف، ويؤدّي إلى توريطه في اعتقاد فاسد. فنسخ التلاوة إذًا مع بقاء الحكم عبث لا يليق بالشارع الحكيم؛ لأن من التصرفات التي لا تُعقل لها فائدة. ويرمون من وراء هذه المطاعن كلها وهذه التساؤلات جميعها إلى وصم التشريع بالعبث، وإنكار وقوع النسخ في القرآن؛ للتوصّل إلى التشكيك في سلامة القرآن الكريم وتمامه وعصمته.

ويمكن إبطال هذه الشبهة بما يأتي:

1. النسخ واقع في القرآن الكريم بأنواعه الثلاثة، وقد أجمع جمهور المسلمين على ذلك لتوافر الأدلة والروايات الصحيحة على وقوعها جميعا، أما ما حاكه المدّعون من أقوال وتساؤلات بغرض التشكيك فهي مردودة بأدلة عقلية ونقلية. ويمكن الرد على قولهم: "إن الآية والحكم المستفاد منها متلازمان تلازم المنطوق والمفهوم، فلا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر" بأن التلازم بين الآية وحكمها مشروط فيه انتفاء المعارض وهو الناسخ، أما إذا وجد الناسخ فلا تلازم، والأمر حينئذ للشارع الحكيم، إن شاء رفع الحكم وأبقى التلاوة، وإن شاء عكس، وإن شاء رفعهما معا، على حسب ما تقتضيه الحكمة أو المصلحة، ونظير ذلك أن التلازم بين منطوق اللفظ ومفهومه مشروط فيه انتفاء المعارض، أما إذا وجد منطوق معارض للمفهوم، فإن المفهوم حينئذ يعطل، ويبقى العمل بالمنطوق وحده.
2. للنسخ في القرآن الكريم حكم ومقاصد عامة فضلا عن الحكم والمقاصد المنوطة بنوع بعينه من أنواع النسخ، وعدم العلم بهذه الحكم لا ينفي وجود النسخ، إذ ليس الجهل بالشيء دليلا على عدمه. وقد سبق أن ذكرنا بعض الحكم والمقاصد للنسخ عموما، وينبغي هنا

---

[32]- موسوعة بيان الإسلام في الرد على الشبهات والافتراءات، مصدر سابق، م7، ج11، ص: 132 - 135.

إيراد بعض الحكم والمقاصد لكل نوع من أنواع النسخ في الآتي: فمن حكمة نسخ التلاوة دون الحكم أن حكمة الله قضت أن تنزل بعض الآيات في أحكام شرعية عملية، حتى إذا اشتهرت تلك الأحكام نسخها الله تلاوة فقط، رجوعا بالقرآن إلى سيرته من الإجمال، وطردا لعادته في عرض فروع الإحكام من الإقلال تيسيرا لحفظه وضمانا لصونه. ومن حكمة نسخ الحكم دون التلاوة الإثابة على التلاوة، وتذكير المؤمنين بنعمة الله عليهم برفعه الحرج والمشقة عنهم. فإذا كنا مأمورين بالتسليم والامتثال لكل تشريع من الله تعالى سواء أعلمنا حكمته أم لم نعلمها، فإن هذه الحكم والمقاصد التي ذكرت في النسخ عامة وفي نوع بعينه خاصة تقود حتما إلى التسليم بوقوع النسخ في القرآن الكريم بأنواعه الثلاثة، دون اضطراب أو خلل[33].

[33]- موسوعة بيان الإسلام في الرد على الشبهات والافتراءات، مصدر سابق، م7، ج11، ص: 136 - 143.

الخاتمة:

إلى هنا يحط الباحث عصا الترحال ليختتم المقال بعد أن أخذت الجولة وقفات مع النسخ في القرآن العظيم، وفي الحقيقة إنها جولة ممتعة ووقفات رائعة، كلما انتهت وقفة اشتاق الباحث إلى مزيد من الجهد والتعمّق لاستخراج مزيد من الكنوز العلمية والمعرفية، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج علمية أهمها:

1. أن النسخ موضوع من موضوعات القرآنية المترامية الأطراف.
2. أن الباحثين المسلمين المتقدمين منهم والمتأخرين والمعاصرين قد أدلوا بدلائهم في مجال النسخ في القرآن الكريم.
3. أن النسخ من الموضوعات القرآنية التي شنّ عليها أعداء الإسلام هجمات مرتدّة لكي يشككوا المسلمين في صلاحية القرآن الكريم وسلامته.
4. كل الشبهات المثارة حول النسخ أجاب عليها العلماء المسلمون قديما وحديثا، وردّوا على المشكّكين ردًّا علميًّا مقنعًا.
5. لا يزال البحث عن موضوع النسخ ينتظر مزيدا من جهود الباحثين في العصر الراهن.

قائمة المصادر والمراجع

ابن جزي، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي: التسهير لعلوم التنزيل، تحقيق: علي بن حمد الصالبحي، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، 1439هـ/ 2018م.

أبو الحسين مسلم بن الحجاج: الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، ط دار الجيل بيروت، بدون تاريخ.

الإمام أحمد بن حنبل: المسند، طبعة مؤسسة قرطبة، بدون تاريخ.

البيهقي في دلائل النبوة.

جلال الدين بن عبد الرحمن: الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1415هـ/ 1995م.

الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري في المستدرك على الصحيحين، طبعة دار الكتب العلمية الأولى، بيروت، تحقيق عبد القادر عطا، 1411هـ/ 1990م.

خالد السبت: قواعد التفسير جمعا ودراسة، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: 1417هـ/ 1997م.

خالد عبد الرحمن العك: أصول التفسير وقواعده، دار النفائس، بيروت – لبنان، 1414هـ/ 1994م.

الراغب الأصفهاني: مفردات ألفاظ القرآن الكريم، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، 1420هـ/ 2009م، تحقيق، صفوان عدنان داوودي.

الزرقاني: محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، 1412هـ/ 1991م.

الزركشي، محمد بن عبد الله بدر الدين: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1408هـ/ 1988م.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1417هـ/ 1996م، تحقيق: محمد باسل عيون السود.

الطبراني في مسند الشاميين.

محمد بكر إسماعيل: دراسات في علوم القرآن، دار المنار، القاهرة، ط1، 1991م.

مناع القطان: مباحث في علوم القرآن، مكتبة وهبة، القاهرة، بدون تاريخ.

موسوعة بيان الإسلام في الرد على الشبهات والافتراءات، تحت إشراف نخبة من كبار علما الأزهر الشريف، المشرف العام هو أ. د. محمد محمد داود، 2011م، دار نهضة مصر.